

**رهان الذاكرة والتاريخ وتداعياته على العلاقات الجزائرية الفرنسية
من مساعي المصالحة إلى الأزمة والتوتر**

**The Reality of memory and history and its
repercussions on Algerian-French relations, from
reconciliation efforts to crisis and tension**

ليندة بورايو* ، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
lindabourrayou@gmail.com

تاريخ القبول: 09/01/2024

تاريخ الاستلام: 17/03/2023

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث و التحليل جدلية الذاكرة والتاريخ وتداعياته الراهنة على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث تسعى الدراسة إلى التعريف بحقل دراسات الذاكرة، وما تثيره من تساؤلات معقدة لم تكف عن ممارسة مختلف أشكال التأثير على العلاقة بين الدول، سواء في إطار المصالحة والتهدة أم في إطار الأزمة و التوتر مما يحفز البحث المتجدد في هذه الإشكالية من خلال محاولة تفكيكها وفهم منطق وآليات عملها وأساليب استخدامها، حيث تهدف هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي و التحليلي إلى تبين الكيفية التي لا يزال يؤثر فيها استحضار تمثيلات الماضي على راهن ومستقبل العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا وخلصت الدراسة أن رهان الذاكرة و التاريخ المشتركين البلدين سيظل يسيطر على بنية العلاقات بين البلدين تقدماً وتراجعا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر- فرنسا - الذاكرة - التاريخ - العلاقات.

• المؤلف المراسل

Abstract: □

This study delves into a meticulous examination and analysis of the dialectics between memory and history, critically assessing their contemporary ramifications on the trajectory of Algerian-French relations. The research aims at defining the theoretical framework within the field of memory studies. These questions, characterized by their multifaceted impact on the dynamics of inter-state relations, manifest within contexts of reconciliation and pacification, as well as in periods marked by crises and tension. This persistent interplay serves as a catalyst for ongoing research.

The current study aims at analyzing and comprehending the underlying logic, mechanisms, and modalities of utilization inherent in these memory constructs. The study relies on a methodologically rigorous approach that combines both descriptive and analytical dimensions, this study seeks to shed light on the enduring influence of invoking historical representations on the present and future trajectory of bilateral relations between Algeria and France. The conclusive findings posit that the intricate interplay between memory and history stands as a pivotal determinant in shaping the complex contours of relations between these two nations, this analysis underscores the profound and persistent impact of historical narratives on the intricate dynamics of international relations. □

Keywords: Algeria, France, memory, history, relations.

مقدمة:

يعرف المشهد البحثي خصوصاً في الغرب، منذ العقود الأخيرة إلى يومنا هذا، طفرة غير مسبوقة في ما بات يعرف حالياً بـ "دراسات الذاكرة" Memory Studies، وهذا بالنظر لما شهده العالم من أحداث وتحولات، ومن أبرزها ما خلفته الحرب العالمية الثانية من جرائم وفظاعات، وتصاعد تصفية الاحتلال والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، إذ لا يزال سؤال الذاكرة والتاريخ في دائرة الاهتمام والتفكير، وما حديثنا اليوم عن رهان الذاكرة والتاريخ في إطار العلاقات الجزائرية والفرنسية إلّا برهان على أنّ هذا الأخير يبقى عصياً عن النسيان بصور وأنماط مختلفة، بحثاً ودراسة، نقداً ومقارنة، الأمر الذي يستدعي لفت الانتباه والبحث عن طبيعة الملامح والعناصر والمكونات التي أكسبته هذا الاهتمام جاعلة منه مفردات مفتاحية تبنى عليها العلاقات بين الدول إمّا في إطار مساعي التعاون والمصالحة أو التوتر والأزمة بما فيها الجزائر وفرنسا، إذ أنّ الحديث عن الأزمة بين البلدين هو حديث يخفي وراءه تجليات علاقات معقدة ومتشابكة رسمها التاريخ الاستعماري ويندد بها الطرف الجزائري في إطار من الندية والسيادة الكاملة.

وتأسيساً على ذلك فإننا نسأل: ما هو التأثير الذي تمارسه كل من الذاكرة والتاريخ المشترك على العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا؟ وهل تم توظيف هذه الجدلية والتعاطي معها في إطار التآزم والتصعيد، أم في اتجاه الانفراج والمصالحة التاريخية في إطار سياسات التقارب الثنائي؟ وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة الاقتراب من حقل دراسات الذاكرة والوقوف على الدواعي والمبررات العلمية والعملية لاستدعائه عبر رصد الاهتمام الأكاديمي بهذا الحقل الناشئ.

- الوقوف والتعرف على سيرورة العلاقات الجزائرية الفرنسية وسياسة المد والجزر بخصوص هذا الملف وتداعياته على مستقبل العلاقات بين البلدين.

• لقد تزايد في الفترة الأخيرة خطاب الأزمة بين البلدين بطريقة تحفز على البحث في تفسير يرتبط بنوعية التغيرات الحاصلة وما إذا كانت هذه التغيرات مرتبط بـأجندات سياسية محضة أم موضوعية لها علاقة بالوقائع والظروف.

• تلمس تداعيات ملف التاريخ والذاكرة على مستقل العلاقات الجزائرية والفرنسية.

وتستمد الدراسة أهميتها من راهن العلاقات الثنائية بين الدول ذات التاريخ المشترك كالجزائر وفرنسا وما تثيره من تساؤلات معقدة، لم تكف عن ممارسة مختلف أشكال التأثير الممكنة على هذه العلاقة مما يحفز البحث المتجدد في هذه الإشكالية من خلال محاولة تفكيكها وفهم منطق وآليات عملها وأساليب توظيفها السياسي إما في إطار التآزم والتصعيد أم في إطار التهدة والمصالحة، فالذاكرة ليست نقطة ثابتة لأحداث ساكنة، إذ فيها من الحركة والتحويلات التي تبين لنا كيف تشكلت البدايات واختلفت المآلات. كما تبرز لنا أهمية بحثنا هذا في أنه يركز على وحدة التحليل الأساسية وهي الإنسان والذاكرة الجمعية، كما تتبع أهمية الدراسة في كونها تتعلق بالعلاقات الجزائرية الفرنسية والتي تعتبر من أكثر العلاقات تفاعلاً في المنطقة الإفريقية، خاصة وأنها تتطرق إلى موضوع كان ولا زال وسيظل يؤزم العلاقات الثنائية والمتمثل في المشكل الاستعماري.

ولما كان الواقع التاريخي معقد ومتشابك تتداخل فيه العوامل المؤثرة فيه والمكونة له، وتتعدد بصورة ظاهرة البيان، لذلك فإن المنهجية الملائمة للبحث في مثل هذه الموضوعات هي المنهجية المركبة القادرة على الإحاطة بالموضوع في كليته، طالما أن التبسيط والتجزئة لا يفي بالغرض من البحث في مثل هذه الموضوعات، وهي قائمة على النموذج التفسيري والتحليلي في فهم الظواهر وإدراك أسبابها وتداخلاتها والنتائج المترتبة عليها. وسنحاول الإجابة عما سبق من خلال التركيز على مبررات الاهتمام العلمي بحقل دراسات الذاكرة خصوصاً في الفكر العالمي، مع العمل على محاولة إبراز خصوصية العلاقة الجزائرية والفرنسية وتطورها تقدماً وانتكاساً وتحليل تأثير ثقل التاريخ

المشترك بين البلدين ورهان الذاكرة والتاريخ من خلال التوظيف الأيديولوجي لهما حيث يشكل فيها استحضار تمثلات الماضي توظيفاً سياسياً موجهاً لأغراض سياسية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للذاكرة والتاريخ

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى مفهوم كل من الذاكرة والتاريخ مع تبيان العلاقة الرابطة بينهما. فقلد عرف مفهوم الذاكرة العديد من التعريفات من مجالات بحثية مختلفة حيث يعرفها كل تخصص بطريقة مختلفة إذ يركز عالم الأعصاب على أسس الأعصاب و التي يعتبرها مواد الذاكرة و من جانبهم اهتم علماء النفس بمجال الذاكرة و مساراته العاطفية و النفسية تحديداً و أثر ذلك على الأفراد بينما علماء التاريخ يرون في الذاكرة الإنسانية مصدراً موثقاً للكتابة التاريخية ، بينما يميل علماء السياسية إلى دراسة الطريقة التي تقوم بها المجتمعات بإعادة بناء ماضيها تحت أشكال رمزية و غير مادية بالعودة الى ذاكرتها كالاحتفالات المخلّدة و عمل النصب التذكارية وفقاً لحاجات حاضرها. فالذاكرة من هذا المنطلق هي تحويل للماضي على رهانات الحاضر، و على هذا الأساس فهي ليست مجرد مستودع خاملاً لأحداث الماضي، بل هي عملية نشطة لخلق المعنى في الحاضر و الراهن، و من هنا يشير مفهوم الذاكرة إلى :

"القدرة على التمثل الانتقائي للحاضر، الفردي والجماعي، لأحداث وحالات ماضية، ويتم هذا عبر مسار معقد من إدراك الأحداث وتسجيلها وترميزها وتخزينها وإعادة انتاجها في شكل صور ذهنية في زمن ماض إلى استحضارها وذكرها أو التذكير بها حسب معطيات الحاضر الذي تتم فيه". (الطاهري، 2021، الصفحات 72-95)

كما تظهر أهمية الذاكرة بتمييزها بمجموعة من الخصائص في طبيعتها تعدد المرجعية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات، إذ هناك من الذاكرات بقدر ما هناك من الجماعات. وتتميز الذاكرة أيضا بالشفهية وبالانتقائية وبالاحتفالية. ولذلك، يمتزج تخليد الماضي بالاحتفال بالحاضر وتزكية مظاهره في معظم الأحيان كما يظهر في تخليد أعياد الاستقلال أو الثورة. تتميز أيضا بتداخل الذكرى والذات، تنتج عنه تشوهات متتالية عبر الحكي مع مرور الزمن. و مع ذلك، تبقى الذاكرة ذات أهمية بالنظر لذاتية النظرة، و نفسانية الحالة، والصلة بين الذكرى و لحظات إنتاجها وإعادة إنتاجها و استحضارها (حبيدة، 2013، صفحة 53). وبشكل عام، فإن الذاكرة عندما تتحول إلى قوة مُعينة، فإنها تخترق فضاء مزدوجا هو في الوقت ذاته فضاء علمي من خلال البحث على الضغط على التاريخ و فضاء سياسي إيديولوجي على اعتبار أنه يتم بلورة رهاناتها باعتبارها مطالب: كالاقرار الاعتراف و العفو و التعويضات مثلا، والتي في إطارها يدافع الضحايا عن وجهة نظرهم بهدف إسماع صوتهم. (antonius & leroux, 2005)

أما التاريخ فيقوم على المعالجة المنهجية على الموضوعية، على النسبية. "إنه ترتيب للماضي" كما قال لوسيان فيفر Lucien Febvre وأعاد قوله جاك لوغوف Jacques Le Goff. إنه أيضا "بناء إشكالي" لهذا الماضي، انطلاقا من عملية فكرية تشتغل بالتحليل والنقد. هذا الترتيب، أو هذا البناء الإشكالي لا يتأتى إلا بواسطة جهد متعدد المحطات أو اللحظات لحظة إقامة البرهان الوثائقي ولحظة التفسير والفهم، ولحظة الكتابة، وهذه اللحظة الأخيرة هي التي تبرز بقوة الاستعصاءات الكبرى للذاكرة "استعصاء تمثيل شيء غائب وقع سابقا، واستعصاء ممارسة مكرسة للاستذكار النشط للماضي والتي يرفعها التاريخ إلى مستوى إعادة بناء"، حسب بول ريكور (حبيدة، صفحة 53). وتختلف

الذاكرة عن التاريخ في منهج استعادة الماضي وأهدافه، فالتاريخ هو مهنة وتخصص معرفي وعلمي ينتمي إلى العلوم الاجتماعية والانسانية، ويقوم على مناهج وقواعد بحث عقلانية بغية التوصل إلى الحقيقة العلمية التاريخية، غير أن الذاكرة فهي تتوقف على مدى القدرة على التعرف على الماضي وحفظه، انطلاقاً من واجب الذاكرة في التذكر إلا أنها انتقائية تغلب عليها العاطفة والذاتية وخضوعها للرهانات السياسية والسلطوية ولتأثيرات الراهن.

ويمكننا اعتبار أواخر سبعينيات القرن الماضي البداية الفعلية لحقل دراسات الذاكرة، ولا سيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من خلال إعادة اكتشاف نظرية "الذاكرة الجمعية" لعالم الاجتماع الفرنسي موريس هالباكس Maurice Halbwachs (1877-1945)، (هالبواش، 2016، الصفحات 45-46) وهي تعتبر أول انطلاقة بحثية للتعامل العلمي الدقيق مع مفهوم الذاكرة، بوصفها ظاهرة مجتمعية ذات بعد جمعي، مرتبطة إلى حد بعيد بالهوية الجماعية وثيقة الصلة أيضاً بالدولة الوطنية.

ثانياً: أشكال استخدام الذاكرة من الذاكرة المتلاعب بها إلى الذاكرة العادلة

يرى بول ريكور من خلال كتابه "الذاكرة التاريخ النسيان" (ريكور، 2009، صفحة 135) أن التحديات في كل عملية تذكر مهما كانت تكمن فيما تتعرض له الذاكرة من سوء استعمال وتلاعب قد يفضي إلى ذاكرة سلبية حيث نبه هذا الأخير إلى سوء استخدام استعمال الذاكرة من خلال ثلاث مستويات: مستوى مَرَضِي يتمثل في الذاكرة المعاقة، ومستوى عملي خالص يتمثل في الذاكرة المحرّفة والمتلاعب بها. وأخيراً مستوى سياسي يتمثل في الذاكرة المسيطر عليها بشكل سيء. ففي المستوى الأول: الذاكرة المعاقة تُذكر بالأشكال المختلفة للذاكرة المجروحة أو الذاكرة المَرَضِيّة من خلال عمل

التحليل النفسي، ففي هذا المستوى الذات لا تأخذ كل شيء من الماضي بل تريد أن تتسوى جزء كبير منه وتجعله في دائرة المكبوت أو المحظور؛ إنها تفكر في شيء بعينه من الماضي دون الوعي بأشياء أخرى، وما يصدق على الذات كفرد يصدق أيضا على الذات الجماعية لأن الذاكرة الجماعية تعاني من نفس الأمراض التي تعاني منها الذاكرة الفردية على اعتبار أن ذاكرة الجماعة هي نتاج لذاكرة الأفراد؛ هذا يعني أن الذاكرة الجماعية ستتحوّل بدورها إلى ذاكرة انتقائية تختار من الماضي ما تريده وتسعى لاستحضاره، وما لا تريده يدرج ضمن المحظور أو المكبوت (ريكور، صفحة 137).

أما في المستوى الثاني من إساءات استعمال الذاكرة: هو الذاكرة المتلاعب بها، هنا يتحدث ريكور عن الإيديولوجيا بوصفها فضاء للذاكرة المتلاعب بها، حيث تواجه الذات سياسة تخريب وإلغاء الذاكرة وهو ما يظهر في إلغاء الأسماء التاريخية القديمة للشوارع والمدن واستبدالها بأسماء أخرى تخدم الإيديولوجيا السياسية مثلما هو الحال في سياسية تهويد فلسطين من خلال المستوطنات الإسرائيلية وما يجري في الكثير من الدول من تدمير قصدي للآثار والشواهد التاريخية، فالوضع السياسي يعمل دائما على التلاعب بالذاكرة ومحاولة تغييرها أو إلغائها إذا اقتضت الضرورة الإيديولوجية. حيث يتم استخدام الماضي بشكل انتقائي على أساس معايير براغماتية تضعها الإيديولوجيا السياسية لأن الإيديولوجيا هي الأساس، قوة وجهد الشرعية أو إضفاء الشرعية على حكومة ما أو سلطة معينة مؤسسة على حدث تاريخي أصلي (الشرعية الثورية الشرعية التاريخية الدينية، أرض الميعاد ... الخ).

أما في المستوى الثالث فهو الذاكرة المسيطرة عليها وهو ما يحدث حين يدرس التلاميذ والطلبة الروايات التاريخية الرسمية التي تعبر عن إرادة السلطة

الحاكمة ويظهر هذا بالتحديد في الأناشيد الوطنية والتظاهرات الثقافية والرياضية أو الاحتفالات الرسمية. (ريكور، صفحة 137)

إن إساءة استخدام الذاكرة المبينة سلفا عند بول ريكور أدت به الى محاولة الخروج من سوء التوظيف للذاكرة الى ذاكرة حية ونقدية عبر عنها بالذاكرة العادلة حيث استعان بمفهوم عمل الذاكرة لكي يبين أن عمل الذاكرة الفعلي هو عمل نقدي أو ما يسميه بالذاكرة النقدية، والنقد في هذا السياق هو نقد بالمفهوم الكلاسيكي اليوناني الذي يعني الفرز والتصنيف والترتيب ثم التحقيق. وفي هذا المعنى تصبح الذاكرة الحية هي ذاكرة للفرز والتصنيف والتحقيق، بمعنى أنها ليست الذاكرة التي تحتفظ بكل شيء عن الماضي، أو تلك الذاكرة التي ترمي كل ما له علاقة بالماضي في سلة النسيان فالذاكرة الحية والتي تعمل بشكل سليم وجيد هي تلك التي تكتسح آثار ومخلفات الماضي وتعمل على إعطاء معنى للحاضر والراهن من خلال الفرز والتصنيف. وعليه فإن عمل الذاكرة يستلزم النقد الذي يمكن من خلاله فتح علاقة بين التاريخ والذاكرة الخاصة، هكذا يصبح عمل الذاكرة هو واجب يسند إلى الذاكرة العادلة أو ما يسميه ريكور واجب الذاكرة *Devoir de mémoire*، فواجب الذاكرة هو واجب إقامة العدل عن طريق الذكرى للغير. حيث تكون هذه الأخيرة ملزمة بإلغاء تمرکز الذات والتوقع حول الأنا وإلغاء الآخر، وهنا يتجلى دور التاريخ في توسيع الذاكرة وفي نقدها وفحصها ولذلك يستوجب على التاريخ أن يصوب الذاكرة الجمعية حين تتعزل وتتغلق على تاريخها وذاكراتها الخاصة إلى الحد الذي تتماهى فيه وتصمت عن معاناة ألم جماعة إنسانية أخرى. هذا التصويب لذاكرة الذات المنغلقة على ذاتها هو تأسيس نقدي لذاكرة تساهم في إنصاف ذاكرة الآخر، بإعطائها ما تستحق من اهتمام ومحافظة واستحضار وتخليدها بنصب تذكارية مثلا ، فالذات ملزمة بإنهاء الوضع القائم على إلغاء ونفي ذاكرة

الأخر؛ أي تجاوز ما يسيء إلى ذاكرة الآخر وهو ما يمكن أن نستحضرها من خلال دراسة هذا الموضوع اسقاطه على العلاقات الجزائرية الفرنسية، هذا التجاوز هو بمثابة إلغاء لشكل سياسي يمكن أن ينشأ عن ذاكرة وهمية أو كاذبة لا يقابلها أي عمل أو واجب اتجاه الآخر، إذ هي مجرد غطاء يغلف الذاكرة الجماعية ويضلل الرأي العام من أجل إبقائه في حالة خمول وإذعان للسلطة السياسية (ريكور، الذاكرة و التاريخ و النسيان، 2009).

وعليه فقد آن الأوان حسب بول ريكور لإدخال هذا المفهوم جديد للذاكرة. ومن خلال ما سبق نستنتج أن هذه الأشكال الثلاثة ترتبط بسياسات ذاكراتية واضحة ومتميزة، إذ بإمكان كل شكل أن يكون مؤشرا حقيقيا بخصوص السياسة الذاكراتية المتبعة في دولة ما حيال دولة أخرى أو حيال قضية من قضايا الماضي المشترك. غير أن ما يهمنا في إطار دراستنا هو لفت الانتباه الى تلك الأشكال من الذاكرة التي تنتج سياسات ذاكراتية تكون محصلتها النهائية هي التقارب أو التباعد بين دولتين أو أكثر، ولعل من أبرز هذه السياسات هي تلك التي اصطلح على تسميتها سياسة الذاكرة العادلة. إذ لا تعني سياسة الذاكرة العادلة الوقوف عند مطلب واجب الذاكرة فقط، وإنما تحيل إلى مختلف المبادرات المتصلة بالوفاق والمصالحة في الحاضر والمستقبل، وإنزال الماضي في منزلته المحددة، وذلك درءاً لتجاوزات استخدام الذاكرة وهو ما يتطلب بالفعل تضافر البحث العلمي مع الموقف الأخلاقي والسياسي. وإذا كان البحث العلمي من مسؤولية علم التاريخ بالدرجة الأولى، فإن الموقف الأخلاقي والسياسي يجب أن يقوم على مثل وقيم أساسية لذلك، فإن إنجاح ما يعرف بسياسة الذاكرة العادلة يصبح مرتبطا باتخاذ قرارات شجاعة تذهب فيما وراء هذه الحروب الذاكراتية. على رأسها الاعتراف بالآخر وبذاكرته وبحقه من منطلق واجب الذاكرة الجمعية.

ثالثاً: أشكال العودة إلى تمثيلات الماضي وميكانيزمات التوظيف السياسي للذاكرة

يستهدف هذا الجزء من الدراسة بشكل عام، الكشف عن مختلف توظيفات الماضي وبشكل خاص العلاقات الثنائية بين الدول وفيما يخصنا تحديداً الماضي الكولونيالي في إطار العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية، وأثر ذلك على عملية دفع كامل وشامل لهذه العلاقات أو على العكس هذا التوظيف يعمل على تأزيمها وتأخير الأفق الخاص بوضع حد نهائي للإرهاصات المتتالية والمستمرة لهذا الماضي الكولونيالي. فلقد أنتج التاريخ بشكل دائم، رؤى عن العالم تتضمن عنصراً سياسياً لا يمكن تجنبه، وذلك أكان توظيفه واعياً أو غير واع (Francois & REVEL, 2001, p. 26) إذ تقتضي محاولات التساؤل عن مكانة وأهمية الماضي في السياسة الخارجية، أن نأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي بواسطتها يقوم الفاعل السياسي أو صاحب القرار ببناء الماضي.

غير أن هذا البناء لا يكون أبداً توصيفاً عقلانياً كاملاً وعلمياً، ولكن هذا البناء يكون في شكل تمثيلات خاصة تحتل فيه العواطف والتجارب الشخصية مكانة محورية. وعليه فإن المنظومة العاطفية وتراكمات التجربة الشخصية من شأنها أن تخبرنا الكثير عن الكيفيات، وحتى الخلفيات التي تقف وراء الخيارات التي يتبناها صاحب القرار في تعاطيه وتفاعله مع الماضي وربما أحسن مثال على ذلك هو الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand وعلاقاته الخاصة بالجزائر من منظور ذاكراتي. وحتى نحيط بالأبعاد الخاصة بتوظيف الماضي في إطار السياسة بين الدول من اللائق التركيز أو الإشارة إلى التوتر الذي ينشأ بين خيار الماضي Le Choix du passé من جهة وبين ثقل وأهمية الماضي Le Poids du Passé . من جهة أخرى.

الأفق الأول: خيار الماضي: يُبرز هذا الخيار أن أي السياسة الخارجية تُحدّد رؤية ما للماضي وتفسير ما للتاريخ. وهنا يمكننا الحديث عن عمليات إعادة بناء الماضي.

بتعبير أدق، فالأمر هنا يرتبط بتوظيف إرادي هادف وواعي من أجل استخدامات سياسية وحتى سياسية ممكنة لهذا الماضي، مما يجعل من عملية إعادة بناء التاريخ بشتى الطرق الممكنة مسألة شبه حتمية. لذلك يمكن أن نفهم مجمل العلاقات المتوترة في العادة بين المؤرخ والسياسي وبين الذاكرة والتاريخ.

الأفق الثاني: ثقل وأهمية الماضي: يبين هذا الأفق أن أية سياسة خارجية هي بدورها تتشكل وتتحدد من خلال الماضي، فهي مُشَبَّعة ومُثَقَّلَة بهذا الماضي. لا يتعلق الأمر هنا بفاعل سياسي يختار العودة والتركيز على هذا الحدث التاريخي أو ذاك، كما هو الحال في الأفق الأول الذي يعكس ديناميكية واعية وهادفة. إن الأمر هنا يرتبط بفاعل سياسي يقع تحت تأثير الماضي فيجد نفسه أسيرا له ومجبرا على تحمل ثقله. لسنا هنا أمام عملية إعادة بناء الماضي ولكننا أمام بصماته وآثاره الدالة عليه. فالاقتراب من الماضي وفقا لهذا الأفق، يتأسس على افتراض قائم على اعتبار الماضي متغيرا تفسيرا لسلوك وقرارات الفاعل السياسي. ويمكن ترجمة تأثير الماضي على راهن المشهد السياسي من خلال ثلاث حالات: (ROSSOUX , 2003, p. 2)

الحالة الأولى: تأثير الأحداث المفصلية: تبرز هذه الحالة أولا عندما يظهر أن أحداثا تتميز بفسوخ بنيتها وكثافة حضورها فتصبح لها القدرة على تحديد إدراك الواقع. إنها أحداث تساهم في فهم وتحليل كل حالة جديدة. لنأخذ على سبيل المثال أثر حادثة هزيمة ديان بيان فو في نوفمبر 1954، يمكن تفسير تشدد الساسة الفرنسيين خلال التمرد الجزائري في جانب منه من خلال التجربة التي عايشوها في الهند الصينية. فالعديد من الضباط الفرنسيين كانوا يصفون الفلاقة " Les Viets الفيت بتاريخ 5 ماي 1954، كتب فرانسوا ميران François Mitterrand في جريدة ليبراسيون Liberation أن ما يحدث في الجزائر يُذكر بوحشية المسار الهندو صيني. في مارس 1960، أكد الجنرال ديغول De Gaulle

من جانبه أنه لن يكون هناك ديان بيان فو " في الجزائر. باختصار، تفرض هزيمة ديان بيان فو نفسها كسابقة يجب تجنبها بأي ثمن.

الحالة الثانية: تأثير إرث الماضي القومي: يتمظهر ثقل وتأثير الماضي كذلك عندما لا تكون ذكرى حدث لوحدها فقط، ولكن إرث الماضي القومي باعتباره كذلك هو الذي يؤثر ويزن بثقله على القادة السياسيين.

الحالة الثالثة: تأثير الماضي الشخصي للفاعلين: يمكن أخيرا إدراك تأثير وأهمية الماضي عندما يتم تفسير قرارات سياسية بالماضي الشخصي للفاعلين. إذ عمليا، لا يمكن فصل السياسية عن الشخص الذي يجسدها. إنها دائما قابلة للاختراق، من قبل الذكريات المرتبطة بالأفراد القائمين عليها. فعلى سبيل المثال كيف يمكن أن نتصور ان السنوات التي قضاها الرئيس الجزائري الأول أحمد بن بلة في السجون الفرنسية لم تلون نظرتة للمتروبول بعد استعادة السيادة الوطنية (ROSOUX, 2001, p. 3)

رابعا: العلاقات الجزائرية الفرنسية: بين تمثلات الماضي الكولونيالي وذاكرة مجروحة

إن ما يميز العلاقات بين الدول بأشكالها المختلفة جانبيين، من جهة الرغبة في التعاون الذي يبرز من خلال تشكيل التحالفات والائتلافات والانخراط في التكتلات المختلفة، التي أضحت سمّة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة بغية مواجهة التهديدات المشتركة. ومن جهة أخرى يغلب على العلاقات بين الدول الجانب الصراع الذي يتجسد في التنافس الدائم والمتجدد على المصالح الحيوية و ملفات قد تعود إلى الماضي، وفي هذا السياق، تدرج العلاقات الجزائرية - الفرنسية ضمن الاتجاه الصراعى ذو بعد جيوسياسي واستراتيجي وكولونيالي، حيث لطالما ميزها التوتر المزمن بسبب الخلافات التاريخية والخيارات الإقليمية، وهذا التوتر مازال يلقي بظلاله على السياسة الخارجية لكلتا الدولتين، معرقلا كلّ المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة والتهدئة والتعاون على حلّ القضايا الإقليمية التي تهدد أمن المنطقة، وهذا رغم

مرتكزات وأبعاد التقارب بينهما، وتجلت مظاهر احتدام التوتر بينهما، في قضية التاريخ المشترك والذاكرة، فلقد كانت الثورة الجزائرية تعبيراً عميقاً عن طموحات الشعب الجزائري للخلاص من معاناة منظومة استعمارية طال أمدها وتجاوز قرناً وربع القرن (1830-1962)، وكانت - في الوقت نفسه - ذات بعد عربي وعالمي، فأثرت في محيطها العربي الإسلامي، وساهمت في إحياء روح المقاومة، وكانت أيضاً ظاهرة عالمية، لا يمكن محو أثرها، أو تجاهل تداعياتها، أو محاولة حصرها في مجالها الجغرافي الضيق، وهي إفراز تجربة تاريخية طويلة وفريدة، واجه فيها الشعب الجزائري الأعزل الآلة الاستعمارية المدمرة في مقاومة مسلحة (1830-1919).

تجاوز عدد انتفاضاتها المئة، وأعقبها نضال سياسي لأحزاب ومنظمات رفضت الصمت عن أو ضاع الجزائريين المزرية، رغم اختلاف توجهاتها ونزعاتها بين إصلاحية واندماجية واستقلالية وليبرالية (1925-1945). ونددت بأوضاع الجزائريين البائسة، ورفعت مطالب لحفظ حقوقهم في وجه الإدارة الفرنسية والأقلية الأوروبية، لكنّها انتهت إلى نفق مسدود، بتعنت النظام الاستعماري (بلحاج، 2008، صفحة 56).

من أجل ذلك تتميز العلاقة الجزائرية-الفرنسية بكثافة عالية في مختلف الميادين، لأسباب تاريخية معروفة لذلك فهي ليست علاقة ثنائية عادية، كما أنّها ليست علاقة استثنائية، بل هي منزلة بين المنزلتين. فثقل أثر الماضي يحول دون جعلها علاقة طبيعية، كما يحول دون تحولها إلى علاقة استثنائية. لذا فمن الصعوبة بمكان دفع العلاقة بين البلدين من دون وجود إرادة سياسية وحقيقة في معالجة ملفات الماضي وإرث التاريخ المشترك. وبما أن الملفات الخلافية بين الدول في العادة يمكن حلها على طاولة التفاوض والحوار، حتى وإن استغرق ذلك مدة طويلة من المساومات والأخذ والرد، فإن ملف الذاكرة في غاية من التشابك والتأزم، خصوصاً وأن مواقف الطرفين مختلفة قد تصل إلى حد التناقض، على الرغم من بعض التطور في الموقف الفرنسي الرسمي. إذ يطالب الجزائريون الدولة الفرنسية بالاعتذار عما ارتكبته من جرائم في الحقبة الاستعمارية، بينما ترفض هذه الأخيرة، متذعرة بضرورة النظر إلى المستقبل،

التفاضلي عن الماضي، محاولة منها التهرب من الجرائم المقترفة في حق الجزائريين. (محمد و ساعو، 2021، الصفحات 121-140)

خامساً: ملف الذاكرة والتاريخ بين الجزائر وفرنسا: مفردات التوتر والأزمة بين البلدين

ما يزال الوصف الذي قدمته نيكول غريمو Nicole Grimaud في كتابها الصادر سنة 1984 بعنوان "السياسة الخارجية للجزائر. 1962-1978. Nicole. 1978-1962 " (Girimad, La politique Exterieur de l'Algérie (1962-1978)) صحيحاً. حيث اعتبرت أن الجزائريين يرون في علاقاتهم مع فرنسا منذ 1962 تعاقب المجموعة من الإحباطات وخيبة الأمل، ومن الجانب الفرنسي شيء من المرارة التي لم تكن غائبة بالفعل وبالرغم من انطلاق البلدين من حالة تناغم وانسجام غداة استقلال الجزائر غير أنهما قد استشعرا صعوبة شديدة في ترسيخ فكرة الواقع الجديد بكل انعكاساته في الأذهان: الجزائر وفرنسا و قد أصبحتا أجنبيتين عن بعضها البعض بالنسبة لفرنسا فإن ذلك يعني القبول بدولة شابة، و التي من أجل أن تحقق إقلاعها كان يتحتم عليها أن تتخلص من الوصاية الفرنسية بالنسبة للجزائر فإن الأمر كان يتعلق بإدراك متجدد لفرنسا و التي يجب أن تكف عن كونها العاصمة المسؤولة عن رفاه الجزائر، وتصبح مجرد شريك. (Nicolas, 1984, p. 35)

غير أن هذه الشراكة اللازمة لعلاقات جديدة بين المستعمرة القديمة والميتروبول الفرنسية لا يمكن أن تتجسد من دون النظر بشجاعة إلى الخلف وتتفاعل مع الماضي النزاعي من خلال عدم الاكتفاء بطرح السؤال "ماذا جرى؟" فقط، و لكن كذلك أن يكون لهذه الشراكة الشجاعة الكافية لتطرح و تحاول أن تجيب على السؤال: "ماذا نفعل بالماضي؟". إن الإجابة على مثل هذا السؤال هي التي تتضمن وتحمل الكيفية التي من خلال أو بواسطتها يمكن

لخصمين قديمين أن يتحوّلوا إلى شريكين حقيقيين، على اعتبار أن العداء الشديد تجاه منافس مسلح ومجموعة سياسية تمت محاربتها لا يزول إلا بشكل بطيء جدا. كما أن تأمين ونشر السلم بين المجتمعات والمصالحة بين الأفراد لا تعقب بالضرورة مسار الحل السلمي للنزاعات. (ROSOUX, 2001)

ويمكن البحث في مثل هذه المواضيع من التطرق إلى الشروط و الظروف التي في ظلها يكون الفرد المتشبع بتجربة حرب التحرير الجزائرية قابلا لتفهم منطق ، ظروف وأسباب خصمه، وكذا فهم الكيفية التي تسمح دائما لنفس هذا الفرد أن يعامل خصمه بالأمس كند له اليوم ويقوم معه علاقات صداقة أو وفاق و/أو أن يطور معه علاقة جديدة على قاعدة المصالح المشتركة، من خلال الاهتمام والتركيز على الكيفيات و الطرق التي يتم بها ومن خلالها التوظيف السياسي للماضي، أو بتعبير أدق إعادة بناء الماضي وفق ضرورات الحاضر وحاجات المستقبل، ومحاولة تحديد الأبعاد الحقيقية للإشكالية الذاكراتية التي توجد في قلب أزمة العلاقات الفرنسية - الجزائرية، ويسمح لنا تناول العلاقات الجزائرية الفرنسية وفق هذا المنظور من فهم المسارات الذاكراتية التي ربما تمثل شكلا "حديثا" من أشكال إدماج الماضي العنيف ومعرفة هل أن هذه المسارات هي طريقة لتذكير الذاكرة الرسمية عندما تمارس النسيان الإرادي وتجعل الماضي غير مفهوم و تميل لصالح هذه أو تلك النظرة للتاريخ، كما تسمح باختبار سلوك الدولة باعتباره سلوكا مماثلا للفاعلين الآخرين المعنيين بهذه الرهانات الذاكراتية. (BLANCHARD Pascal & VEYRAT MASSON, 2010, p. 41)

فلقد ظلت الفترة الاستعمارية في الجزائر واجهة لتحديد نمط العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر، ونتيجة اليأس من إمكان استعادة الجزائر كمقاطعة فرنسية من جانب الفرنسيين، والفشل من جانب الجزائريين في استصدار اعتراف بجرائم الاستعمار وتحصيل تعويضات عنه، فقد اضطر

الجانبان إلى السعي لتجاوز الماضي، حيث حدث تحول في الخطاب الرسمي الفرنسي تجاه النظرة الرسمية إلى الماضي المشترك بين البلدين على مدار أكثر من نصف قرن، واتجهت فرنسا في تسعينيات القرن العشرين - وبخاصة بعد رحيل أغلب رموز العهد الاستعماري - إلى الدفع أكثر نحو تصحيح المنظور الفرنسي الشعبي والأكاديمي لما حدث في الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر 1954 وآذار / مارس 1962، وتمّ الإقرار أنّ الأمر يتعدى التوصيف الرسمي المعهود على أنّها مجرد أحداث، حيث تم الاصطلاح عليها بأنّها «حرب الجزائر»، بل إنهم اكتفوا بوصف الحرب بالاصطلاح عليها على أنّها «عمليات لحفظ الأمن وإنفاذ القانون في الجزائر 1954 - 1962» (Jean-charles, 2000, p. 333)، في رفض تام في شأن توصيف ما حدث أنّه ثورة تحريرية وإرادة شعب في التحرر من الاستعمار.

إنّ الجزائر التي استعادت سيادتها سنة 1962، وجدت نفسها منخرطة في بناء الدولة والاقتصاد وتحقيق متطلبات الزيادة السكانية المتصاعدة، وبذلك فإنّها لم تثر على نحو حازم قضية تجريم الاستعمار الفرنسي لها، على مدار 132 سنة، ولم يشهد خطابها الرسمي محاولات جادة في ذلك تتصل بالملاحقة القانونية والاحتكام إلى المؤسسات القضائية الدولية، كما لم تشهد تشريعاتها الداخلية إلقاء الضوء على المرحلة الاستعمارية، إلّا أنّ تشنج العلاقات الثنائية بين البلدين ظلّ دوماً يثير مسألة الفترة الاستعمارية بين التمجيد والتجريم، وبخاصة في ظل صعود اليمين المعادي للجزائريين الذي طالما رأى في الجزائر مجالاً جيوسياسياً وأرضاً وشعباً وثروات ونفوذاً، وعنصر سيادة وعظمة لفرنسا. (ياحي، 2021) وبينما أمتع ساركوزي الرئيس الفرنسي نفسه عن الاعتراف بجرائم بلاده الاستعمارية ضد الجزائريين بين عامي 1830 و1962، ويبرر ذلك بأنّ «الأبناء لا يعتذرون عما فعله الأب، ولقد تعززت ازدواجية الخطاب الفرنسي تجاه الجزائر، بحالة من غموض التوجه المتصالح مع الماضي لاستعماري، الذي أمل الجزائريون من ورائه كسب الاعتذار الفرنسي كأقل المكاسب المرجوة، إلّا أنّ صدور قانون 158 - 2005 في 23 فيفري 2005 شكل ضربة في صميم تلك التطلعات نحو تحسين العلاقات الثنائية، وهذا

القانون أصدرته الأغلبية المحافظة في البرلمان الفرنسي الممثلة لحزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» لنشر ما تراه القيم الإيجابية التي حملها الاستعمار الفرنسي، وبخاصة في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، وفرض على المدارس الثانوية الفرنسية ضرورة تدريس تلك القيم والمعاني الإيجابية للطلاب (BOILLEY, 2005, pp. 131-140)، وكرد آلي على ذلك رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة توقيع «معاهدة الصداقة» مع فرنسا بسبب هذا القانون موضحاً أن القانون يرمي لتزييف الحقائق التاريخية وإنكار الجرائم الشنعاء للمستعمر الفرنسي في القرن الماضي.

استمر توجه الحزب الحاكم في فرنسا في مسار الضغط على الطرف الجزائري، بتوظيف الإرث التاريخي المشترك، حيث أنه في 19 تشرين الأول / أكتوبر 2010 كان الموعد الرسمي لإعلان ميلاد مؤسسة ذاكرة حروب التحرير في الجزائر والمغرب وتونس، وهي المؤسسة التي نص عليها قانون 158 - 2005 الصادر في 23 شباط / فبراير 2005، في مادته الثالثة الخاص بتمجيد الاستعمار وذكر فضائله على الشعوب والبلدان التي خضعت له، وكرد فعل على تلك الخطوة الجريئة من الجانب الفرنسي، قرر بعض الأحزاب والناشطين الجزائريين الرد بشدة، وقد تجسدت الفكرة من خلال مشروع قانون تقدم به نواب في حزب جبهة التحرير الوطني وبعض الأحزاب الأخرى، ينص في جوهره على تجريم الاستعمار، والسعي لمطالبة الفرنسيين بتعويض الجزائريين على ما وصف بجرائم فظيعة ارتكبتها الفرنسيون ضد المدنيين، على مدى أزيد من قرن من وجود قوات الاحتلال الفرنسي على الأراضي الجزائرية، ولم تكن تنقص مشروع قانون تجريم الاستعمار الجزائري أيّ شرعية، فقد أعده النواب وقدموه إلى رئيس مجلس الشعب عبد العزيز زيارى وفق ما تنص عليه صلاحياتهم الدستورية. استنقز هذا التحرك الجانب الفرنسي، حيث استنكرت فرنسا هذا الإجراء، بالرغم من أنه حق سيادي للدولة الجزائرية، وقال وزير الهجرة والهوية الوطنية إريك بيسون «أنا أشعر بالأسف لهذا الاقتراح»، مشدداً من جديد على أن الأمر يتعلق بـ «مسألة حساسة»، وأنه «لا تنال إلى اليوم جروح وآثار»، داعياً في هذا الإطار إلى تجاوز

الماضي وعدم نسيانه حيث أردف بالقول «يجب علينا ألا ننسى فترة الاستعمار وما بعد الاستعمار»، إلّا أنّه يجب «تجاوز هذه المسألة (قبايلي، 2015، الصفحات 149-166).

و في الجزائر ومنذ البداية؛ خرج - الوزير الأول السابق - أحمد أويحيى ليقول إنّ اقتراح النواب لمشروع القانون لا يعدو أن يكون مزيدة سياسية، وهي أول رسالة إلى فرنسا وإلى النواب؛ في أنّه لا مكان لمثل هذا القانون، ومع إصرار بعض النواب على فرض مشروعهم على الحكومة لدراسته في مجلس الوزراء ثمّ إعادته إلى البرلمان للمصادقة عليه، أبدت الحكومة نوعاً من التراخي والليونة حتى مرور الأجل القانوني الذي يمنحه الدستور للحكومة للرد على النواب، وقد جاء الرد الحاسم والنهائي للنواب على لسان رئيس الغرفة السفلى عبد العزيز زيارى، الذي أكد أنّ هناك مقترحات وردت في مشروع القانون - بحسب تعبيره - تمّ رفضها، ولن تقبل لا اليوم ولا غداً، بسبب سياقاتها غير المناسبة وتصادمها مع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحدد السياسة الخارجية، كما أنّ الاعتبارات الدبلوماسية والقضائية وعلاقات الدولة ومصالحها تتعارض مع طرحها (نفس المرجع).

مضت فرنسا في تطبيق نصوص قانون تمجيد الاستعمار من دون أن تبالي بالسخط الشعبي الجزائري، وفي هذا الإطار حثّ وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنار كوشنير، في المقابل، الجزائريين على التوجه إلى المستقبل، حتى لا يبقوا حبيسي التاريخ والماضي وعقده، وقال بصريح العبارة «إنّ العلاقات الجزائرية الفرنسية لن تعود سوية وطبيعية، ما لم يرحل جيل الثورة من الحكم في الجزائر» (قبايلي، 2015، الصفحات 149-166).

وبالرغم من اعتراف الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أثناء التصريح الذي أدلى به إثر زيارته للجزائر في 2012 بأنه "لمدة 132 سنة خضعت الجزائر لنظام جائر وعنيف، وبـ" القمع الدموي" الذي تعرض له المتظاهرون الجزائريون في باريس في 17 أكتوبر 1961، معترفاً بذلك بالمعاناة التي سببها النظام الاستعماري الفرنسي على الجزائريين هذا التصريح الذي وصف بأنه نقلة نوعية في الخطاب الرسمي الفرنسي، لكنه يبقى في نظر الطرف الجزائري لا يرقى

إلى مستوى الطموحات المرغوب فيها في هذا المجال ، من دون التوصل إلى اعتراف رسمي وصريح تتعافى من خلاله الذاكرة المجروحة. وهنا يمكن أن نشير إلى أن موضوع الاعتراف La Reconnaissance الذي أصبح يشكل أحد المواضيع المحورية في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية بشكل عام. الأمر الذي قد يساعد على الوصول إلى توافق مقبول بين البلدين بحيث لا نبالغ في تضخيم الإشكاليات الذاكراتية ولا نبالغ في التبسيط إلى درجة إلغاء حق التذكر وهو من واجب الذاكرة الجمعية التي تعتبر من مرتكزات الهوية الجمعية لدولة الوطنية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن العلاقة التي تنشأ بين الفاعل السياسي والماضي نتيجة ظاهرة مثل الحروب الكولونiale و/أو الحروب التحريرية ، قد تفرض أنماطا متباينة من ردود الفعل في إطار العلاقات الثنائية بين الدول إما في إطار المصالحة والتطبيع أو في إطار الازمة والتوتر. فهذه الأنماط قد تتراوح بين التضخيم كالموقع داخل ذكريات المواجهة بهدف دعم الهوية الوطنية أو تجديد الشرعيات القائمة أو بعث سياسة تأرية إلى التعتيم وصناعة النسيان مثل التغطية على أحداث و وقائع محرجة لطرف ما ، وصولا إلى موقف وسط بين هذين الحدين المتناقضين يستند إلى فكرة إعادة التأسيس والبناء ، حيث يقوم هذا الموقف الوسط على قيمة الاعتراف التي قد تفضي إلى سياسات تقارب وشراكة فعلية تضع أسس المصالحة التاريخية التي تنتج تطبيعا كليا و نهائيا للعلاقات المتوترة بين البلدين من خلال تحييد نهائي للماضي ومنعه من إلحاق الضرر بهذه العلاقات و آفاقها المستقبلية و هذا الذي لم يتحقق في إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا و يبقى أن تناول هذا النوع من المواضيع وفقا لهذا المنظور ، يعني البرهنة على أن استحضار الماضي ومحاولات توظيفه يمكن أن يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على مسار العلاقات بين الدول كالجزائر وفرنسا هذا يعني أنه بإمكاننا القول

أن الطريقة التي من خلالها يعود الفاعلون إلى الماضي يمكن أن تساعد في خدمة غايات السياسة بحتة. إذ لا يمكن لأحد أن يدعي بأن استحضار الماضي هو بالضرورة توظيف له، غير أننا نعتبر أنه في حالة الذاكرة الرسمية التي يتم التعبير عنها في المشهد السياسي، فإن استحضار الماضي نادرا ما يكون اعتباطيا أو محايدا. وفي هذا السياق، تتدرج العلاقات الجزائرية - الفرنسية ضمن الاتجاه الصراعى ذو بعد جيوسياسي واستراتيجي، حيث لطالما ميّز التوتر العلاقات الثنائية بين البلدين بسبب الخلافات التاريخية و ثقل إرث الماضي التاريخي حيث تأبى الذاكرة الجزائرية المجروحة أن تتغاضى وتتسى، هذا التوتر الذي مازال يلقي بظلاله على السياسة الخارجية لكلا الدولتين، معرقلاً كلّ المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة والتهدئة والتعاون على حلّ القضايا الإقليمية التي تهدد حتى أمن المنطقة، وهذا رغم مرتكزات وأبعاد التقارب بينهما، وهو ما زاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا، ودخولها في منعرج الأزمة والتوتر.

ومن خلال ما سبق ترفض الدولة الجزائرية أن يتم التلاعب بذاكرتها وفق منظور المفكر الفرنسي بول ريكور أو أن يُفرض عليها أن تكون ذاكرتها هشة تقبل النسيان، ويبقى الموقف الفرنسي يتأرجح بين اعتراف مبطن بجرائم الاستعمار، وبين الإصرار على التكر لهذه الجرائم ليبقى بذلك ملف التاريخ والذاكرة يشكل ثقلاً كبيراً على العلاقات الجزائرية - الفرنسية حاضرا ومستقبلا. وقد يكون الحل العقلاني المبني على دراسات علمية فيما يخص ملف الذاكرة بين الجزائر وفرنسا هو الالتفاف حول واجب الذاكرة والتاريخ من منطلق مقارنة سياسة الذاكرة العادلة والتي لا تعني مجرد الوقوف عند مطلب واجب الذاكرة فقط، وإنما تحيل إلى مختلف المبادرات المتصلة بالوفاق والمصالحة في الحاضر والمستقبل، وإنزال الماضي في منزلته المحددة، وذلك درءاً لتجاوزات استخدام الذاكرة، وهو ما يتطلب تضافر البحث العلمي والموقف

الأخلاقي والسياسي. وإذا كان البحث العلمي من مسؤولية علم التاريخ، فإن الموقف الأخلاقي والسياسي يجب أن يقوم على مثل وقيم أساسية لذلك فإن إنجاح ما يعرف بسياسة الذاكرة العادلة يصبح مرتبطا باتخاذ قرارات شجاعة من الجانبين تذهب فيما وراء هذه الحروب الذاكراتية. وعليه فإن بعض القرارات الشجاعة تصبح لازمة لإنجاح كل سياسة مصالحة، وعلى رأس هذه القرارات الاعتراف بالآخر وبذاكرته وبحقه في ذاكرة مشروعة.

قائمة المراجع:

- بول ريكور. (2009). *الذاكرة و التاريخ و النسيان*. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- هوارى قبائلي. (2015). فرنسا و حروب الذاكرة. *الموقف*، 10، الصفحات 149-166.
- موريس هالباوش. (2016). *الذاكرة الجمعية*. (نسرين الزهر، المترجمون) دمشق: بيت المواطن.
- محمد حبيدة. (2013). التاريخ و الذاكرة. *مجلة يتفكرون* (2)، صفحة 52.
- صالح بلحاج. (2008). *تاريخ الثورة الجزائرية*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- غربي محمد، و أسيا ساعو. (2021). جدلية الذاكرة و التاريخ في العلاقات الجزائرية الفرنسية. *المعيار*، 12 (1).
- علي ياحي. (2021, 09 29). الجزائر تلوح بوقعة التدويل في التعاطي بملفات الذاكرة مع فرنسا. تاريخ الاسترداد 11 11 2023، من independent عربية: <https://bit.ly/48R6ZIK>
- antonius, M. I., & leroux, g. (2005). *Le devoir de memoire et les politiques du pardon*. Quebec: presses de l'universite du Quebec.
- BLANCHARD Pascal, & VEYRAT MASSON, I. (2010). *Les guerres de memoires la France et son histoire*. Paris: la decouverte.
- BOILLEY, P. (2005). Loi du 23/02/2005 colonisation indigènes victimisations. *Politique africaine* (98), pp. 131-140.
- Francois, H., & REVEL, J. (2001). *Les usages politiques du passe*. paris: Ecole des hautes etudes en sciences sociales.
- Jean-charles, J. (2000). *Soldats en Algerie 1954-1962*. Paris: Editions autrement.
- Nicolas, G. (1984). *La politique exterieure de l'Algerie 1962-1978*. Paris: Editions Kharthala.
- R. V. (2001). *les usages de la memoires dans les relations internationnales*. Bruxelles: Etablissement Emile Bruylant.
- ROSSOUX, V. (2003). *Les usages du passé*. Paris: université Paris1.